

22
MS

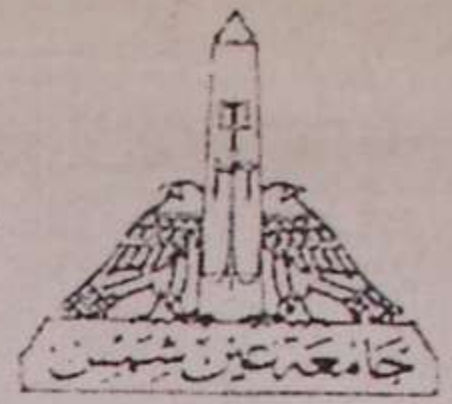
copy



منه سائل



T05-01144



كلية الحقوق

الإدارة المؤقتة للشركات

رسالة
لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث
حسام رضا السيد عبد الحميد
المدرس المساعد بقسم القانون التجارى والبحرى
بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور / **سميحة مصطفى القليوبى**

رئيسا

أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق جامعة القاهرة

أستاذ غير متفرغ

الأستاذ الدكتور / **سيد أحمد محمود**

عضوا

أستاذ ورئيس قسم المرافعات بكلية الحقوق جامعة عين شمس

السيد الدكتور / **ناجى عبد المؤمن محمد حسن**

مشرفا وعضوا

أستاذ القانون التجارى والبحرى المساعد بكلية الحقوق جامعة عين شمس

٢٠٠٩/٣



كلية الحقوق

الإدارة المؤقتة للشركات

رسالة
لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من الباحث
حسام رضا السيد عبد الحميد
المدرس المساعد بقسم القانون التجارى والبحرى
بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور / **سميحة مصطفى القليوبى**

رئيسا
أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

أستاذ غير متفرغ

الأستاذ الدكتور / **سيد أحمد محمود**

عضوا
أستاذ ورئيس قسم المرافعات بكلية الحقوق جامعة عين شمس

السيد الدكتور / ناجى عبد المؤمن محمد حسن

مشرفا وعضوا
أستاذ القانون التجارى والبحرى المساعد بكلية الحقوق جامعة عين شمس

جامعة عين شمس
كلية الحقوق
الماجستير والدكتوراة

رسالة دكتوراة

اسم الطالب : حسام رضا السيد عبدالحميد
عنوان الرسالة : الإدارة المؤقتة للشركات
اسم الدرجة : (دكتوراة)

لجنة الإشراف

- ١- أ.د. سميحة مصطفى القليوبى / الوظيفة / أستاذ متفرغ بحقوق القاهرة
 - ٢- أ.د. سيد أحمد محمود / الوظيفة / أستاذ ورئيس قسم المرافعات بحقوق عين شمس
 - ٣- د. ناجى عبدالمؤمن محمد / الوظيفة / أستاذ مساعد بقسم القانون التجارى بحقوق عين شمس
- تاريخ البحث : / / ٢٠٠٠

الدراسات العليا

ختم الإجازة : اجيزة الرسالة : بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف
وتبادل الرسالة مع الجامعات العربية
الجامعات العربية والاجنبية
بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٧
موافقة مجلس الكلية
موافقة مجلس الجامعة

جامعة عين شمس
كلية الحقوق
الماجستير والدكتوراة

صفحة العنوان

اسم الطالب : حسام رضا السيد عبدالحميد
الدرجة العلمية : دكتوراة
القسم التابع له : التجارى والبحرى والجوى
اسم الكلية : الحقوق
اسم الجامعة : عين شمس
سنة التخرج : ٢٠٠٣
سنة المنح : ٢٠٠٩

شروط عامة

يوضع شعار الجامعة على الغلاف الخارجى

إهداء

إلى والدي ... نبراس طريقى..

إلى والدتى ... نبع الحنان..

إلى أخوتى ... حاتم، وحنان .. سندی وعونى..

إلى زوجتى ... زهرة حياتى..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سُورَةُ طه آية (١١٤)

شكرو وتقدير

أتقدم بخالص شكرى وعظيم تقديرى إلى العالمة الجليلة أستاذة الأجيال ، صاحبة الأيادى البيضاء على علم القانون التجارى ودارسيه ، الأستاذ الدكتور/ **سميحة مصطفى القليوبى** على تفضلها قبول رئاسة اللجنة المشكلة لمناقشة هذه الرسالة ، متعها الله دائماً بالصحة والعافية ، كما أتقدم بوافر إمتنانى وإحترامى وتقديرى لأستاذى ومربي الأجيال ، والذى يعتبر علامة فارقة فى فقه قانون المرافعات ، الأستاذ الدكتور/ **سيد أحمد محمود** لتفضله قبول الإشتراك فى مناقشة هذا العمل والحكم عليه ، والشكر والتقدير موصول لأستاذى الأستاذ الدكتور/ **ناجى عبد المؤمن** الذى يمثل المستقبل الزاهر لفقه القانون التجارى فى مصر ، على قبوله الإشراف على هذه الرسالة ، فقد كان لتوجيهاته وأفكاره الفريدة والجريئة التى أمدنى بها أعظم الأثر فى إخراج هذا العمل إلى النور ، جزاه الله عنى خير الجزاء.

ومقدمة

الشركة - كما عرفتھا القوانين المختلفة - عقد يتم إبرامه بتوافق الإيجاب والقبول بين أطرافه. فقد عرفت المادة/٥٠٥ من القانون المدنى المصرى الشركة بأنها:

" إتفاق بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى ، بتقديم حصة من مال أو عمل ، لإقتسام ماينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة."

وعرفت المادة الأولى من القانون الإنجليزى الصادر سنة ١٨٩٠، الخاص بشركات الأشخاص الشركة بأنها ، عبارة عن: "العلاقة التى تقوم بين أشخاص يقومون بعمل على وجه الإشتراك بغرض الربح"^(١).

كما عرفت المادة /١٣٨٢ من القانون المدنى الفرنسى، المعدلة بالقانون رقم/٦٩٧/٨٥ الصادر فى ١١ يولىه سنة ١٩٨٥، الشركة بأنها : "تنشأ بين شخصين أو مجموعة من الأشخاص يرتبطون معا لإستغلال مشروع مشترك بتقديم أموال أو صناعاتهم ، بقصد إقتسام الربح أو الإستفادة من الناتج

" The relation which subsist between persons carrying on a (١)
business in common with a view of profit."

الفهرس

الصفحة	الموضوع
١	مقدمة
٦	فصل تمهيدى : تحديد نطاق البحث وبيان أطره (أزمة المصطلحات)
٨	المبحث الأول : تعيين شخص للقيام بمهمة محددة لا تتعلق بالإدارة أو بالحفاظ على مال الشركة
١٠	المطلب الأول : الحالات المنصوص عليها قانونا لتعيين شخص للقيام بمهمة محددة.....
١١	الفرع الأول : الحالات المنصوص عليها فى قانون الشركات المصرى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون الإيداع المركزى للأوراق المالية رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ وقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩
١١	أولا : الحالات المنصوص عليها فى قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.....
١٣	١- اللجنة المكلفة بالنظر فى طلب التفتيش على الشركة
١٥	٢- ندب خبير أو أكثر من قبل اللجنة المشكلة من وزير الإقتصاد للقيام بالتفتيش على أعمال الشركة.....
١٧	ثانيا: الحالة المنصوص عليها فى قانون الإيداع والقيـد المركـزى للأوراق المالية رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠، وقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩.....

١٨	١- تعيين مراقب لمجلس إدارة الشركة وفقا لحكم المادة / ٤٧ من القانون رقم/٩٣ لسنة ٢٠٠٠ بشأن الإيداع والقيّد المركزى للأوراق المالية....
١٩	أ- أهداف تعيين عضو مراقب بمجلس إدارة الشركة
٢٠	ب- الحقوق المقررة للعضو المراقب.....
٢١	ج- أحكام تعيين العضو المراقب
٢١	٢- تعيين عضو مراقب لمجلس إدارة الشركة وفقا لحكم المادة/٣١ فقرة (د) من القانون رقم/٩٥ لسنة ١٩٩٢ المعدل بالقانون رقم/١٠ لسنة ٢٠٠٩
٢٢	أ- حالات تعيين العضو المراقب
٢٣	ب- مهام العضو المراقب
٢٣	ج- أحكام تعيين العضو المراقب
٢٤	الفرع الثانى : الحالات المنصوص عليها فى قانون التجارة الفرنسى رقم ٤٢٠/٢٠٠١ الصادر بتاريخ ١٥ مايو ٢٠٠١ ، والمرسوم الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٦٧ ، وقانون الشركات الصادر فى ٢٤ يوليو ١٩٦٦
٢٤	أولاً: تعيين وكيل قضائى لدعوة الجمعية العامة للشركة للانعقاد
٢٧	١- تعيين وكيل قضائى لدعوة الجمعية العامة للشركة ذات المسؤولية المحدودة للانعقاد ...
٢٨	أ- المحكمة المختصة بتعيين الوكيل الخاص القضائى
٢٩	ب- شروط وأحكام التقدم بطلب لتعيين الوكيل القضائى .
٣١	٢- تعيين وكيل قضائى لدعوة الجمعية العامة للانعقاد لشركة المساهمة والتوصية بالأسم

٣٢	أ- أصحاب الحق فى تقديم طلب للقضاء بتعيين لوكيل قضائى يتولى دعوة الجمعية العامة للانعقاد
٣٤	ب- المحكمة المختصة بنظر الطلب
٣٥	ثانيا : تعيين خبير وفقا لحكم المادة/٢٢٦ من القانون الصادر فى ٢٤ يوليو ١٩٦٦
٣٦	١- أصحاب الحق فى التقدم بطلب لتعيين الخبير
٣٧	٢- شروط وضوابط قبول طلب تعيين الخبير
٤٠	ثالثا: تعيين وكيل خاص لإتمام إجراءات الشهر والنشر (مادة ٢٨٣ من المرسوم رقم ٢٣٦/٦٧ فى ٢٣ مارس سنة ١٩٦٧)
٤١	١- صاحب الحق فى التقدم بطلب تعيين الوكيل
٤١	٢- الجهة المختصة بتعيين الوكيل
٤٢	٣- مهمة الوكيل وضوابط تعيينه
٤٤	المطلب الثانى: الحالات التى إستقر عليها القضاء فى تعيين شخص للقيام بمهمة محددة
٤٥	الفرع الأول: الحالات التى خلقها القضاء الفرنسى
٤٥	أولا: تعيين شخص للتوفيق بين طرفى النزاع
٤٩	ثانيا: تعيين شخص مراقب للإدارة
٥٣	ثالثا: تعيين مأمور لنقصى الحقائق
٥٧	الفرع الثانى: الحالات التى خلقها القضاء المصرى
٥٩	أولا: تعيين شخص يراقب أعمال الحارس أو المدير
٦٠	ثانيا: تعيين حارس وتكليفه بمهام أخرى تختلف عن مهام الحارس

٦١	١- تعيين شخص أطلق عليه لفظ حارس رغم أنه مدير مؤقت للشركة
٦٣	٢- إسناد مهمة إدارة الشركة ومهمة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد إلى ما أسمته المحكمة " حارسا" ...
٦٥	المبحث الثاني: تعيين حارس قضائي على أموال الشركة.....
٦٦	المطلب الأول: مفهوم الحراسة القضائية على أموال الشركة والجهة المختصة بفرضها.....
٦٧	الفرع الأول : محل الحراسة.....
٦٩	الفرع الثاني : شروط فرض الحراسة على أموال الشركة وسلطات الحارس
٧٠	أولاً: شروط فرض الحراسة على أموال الشركة ...
٧١	ثانياً: سلطات الحارس
٧٢	الفرع الثالث : المحكمة المختصة بتعيين الحارس
٧٧	المطلب الثاني : الفرق بين الحراسة القضائية وما يتشابه معها
٧٧	الفرع الأول: الحراسة القضائية والحراسة الإدارية على أموال الشركة
٧٨	أولاً: الفرق بين الحراسة الإدارية والحراسة القضائية فيما يتعلق بأسباب فرض كل منهما ومصير الأموال الموضوعة تحت الحراسة
٨١	ثانياً: الفرق بين الحراسة القضائية والحراسة الإدارية فيما يتعلق بالجهة المختصة بنظر الدعوى المتعلقة بكل منهما
٨٣	ثالثاً : الفرق بين الحراسة القضائية والحراسة الإدارية فيما يتعلق بشخص الحارس

٨٥	الفرع الثانى: الفرق بين الحراسة القضائية والتصفية
٨٥	أولاً: الفرق بين أسباب تعيين الحارس وأسباب تعيين المصطفى
٨٦	ثانياً: الفرق بين مهمة الحارس ومهمة المصطفى
٨٩	ثالثاً: الجهة المختصة بتعيين الحارس والجهة المختصة بتعيين المصطفى
٩٠	الفرع الثالث: الفرق بين الحراسة القضائية والإفلاس
٩٠	أولاً: الفرق بين المال محل الحراسة والمال الذى يدخل فى التفليسة
٩٢	ثانياً: سلطات الحارس وسلطات أمين التفليسة
٩٤	ثالثاً: حكم تزامن الإفلاس مع الحراسة القضائية
٩٧	الباب الأول : أحكام تعيين المدير المؤقت
٩٨	الفصل الأول : الأساس القانونى لتعيين المدير المؤقت
٩٨	المبحث الأول: الأساس القانونى فى الحالات المنصوص عليها قانوناً..
٩٩	المطلب الأول: الحالات المنصوص عليها فى القانون الفرنسى ...
٩٩	الفرع الأول: القانونان الصادران فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٠ ، ٢ فبراير ١٩٤١
١٠٢	الفرع الثانى: القانون المالى والنقدى الصادر فى ٢ يوليو ٢٠٠٣
١٠٤	المطلب الثانى: الحالات المنصوص عليها فى القانون المصرى ...
١٠٦	الفرع الأول: الحالة المنصوص عليها فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ لإصدار قانون هيئات القطاع العام وشركاته ولائحته التنفيذية
١٠٦	أولاً: نص المادة/٣٧ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ والمادة/٨٤ من لائحته التنفيذية

١٠٧	ثانيا: نطاق تطبيق نص المادة /٣٧ من القانون رقم/٩٧ لسنة ١٩٨٣ ونص المادة/٨٤ من لائحته التنفيذية من حيث الشركات
١١٣	الفرع الثانى: الحالة المنصوص عليها فى القانون رقم/٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون قطاع الأعمال العام
١١٣	أولا: الشركات التابعة
١١٥	ثانيا: الشركات القابضة
١١٦	الفرع الثالث: الحالة المنصوص عليها فى المادة ٣١ فقرة (هـ) من قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩
١١٧	أولا: حالات تعيين المدير المؤقت
١١٧	ثانيا: أحكام تعيين المدير المؤقت
١١٩	المبحث الثانى: الأساس القانونى فى الحالات غير المنصوص عليها قانونا.....
١٢٠	المطلب الأول: الخلاف حول الأساس القانونى
١٢٠	الاتجاه الأول: حدوث مانع أو عارض على أهلية الشخص المعنوى قياسا على الشخص الطبيعى
١٢٢	الاتجاه الثانى: تأسيس تعيين المدير المؤقت على نصوص فرض الحراسة القضائية
١٣٠	الاتجاه الثالث: تأسيس تعيين المدير المؤقت على حالة الضرورة
١٣٢	الاتجاه الرابع: تأسيس تعيين المدير المؤقت على التنفيذ العيني
١٣٧	المطلب الثانى: رأينا الخاص

١٣٧	أولاً: تقييم موقف المشرع فى عدم النص على تعيين المدير المؤقت
١٣٨	ثانياً: رأينا الخاص فى الأساس القانونى لتعيين المدير المؤقت
١٤٠	الفصل الثانى: الجهة المختصة بتعيين المدير المؤقت
١٤٠	المبحث الأول: الجهات غير القضائية المختصة بتعيين المدير المؤقت بموجب نصوص تشريعية.....
١٤١	المطلب الأول: الوضع فى مصر.....
١٤١	الفرع الأول: سلطة الوزير المختص فى تعيين مدير مؤقت لشركات القطاع العام وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣.....
١٤٣	الفرع الثانى: سلطة الجمعية العامة غير العادية بتعيين مدير مؤقت للشركة التابعة الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.....
١٤٥	الفرع الثالث : سلطة الهيئة العامة لسوق المال (الهيئة العامة للرقابة المالية حالياً فى تعيين مدير مؤقت للشركة العاملة فى مجال الأوراق المالية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢).....
١٤٧	المطلب الثانى : الوضع فى فرنسا
١٤٧	الفرع الأول: سلطة لجنة البنوك فى تعيين مدير مؤقت
١٤٧	أولاً: المشروعات التى يجوز للجنة البنوك تعيين مدير مؤقت لها
١٤٨	ثانياً: إجراءات تعيين المدير المؤقت
١٤٩	الفرع الثانى: سلطة وزير الدولة للإنتاج الصناعى فى تعيين المدير المؤقت

١٥٠	المبحث الثانى: إختصاص القضاء والتحكيم بتعيين المدير المؤقت .
١٥١	المطلب الأول: إختصاص القضاء بتعيين المدير المؤقت
١٥١	الفرع الأول: فرض الإدارة المؤقتة من خلال الوظيفة القضائية ...
١٥١	أولاً: إختصاص قاضى الأمور المستعجلة بتعيين المدير المؤقت
١٥٢	١- شروط الإختصاص النوعى لقاضى الأمور المستعجلة بنظر دعوى تعيين المدير المؤقت
١٥٢	أ- الفرق بين المشرع المصرى والفرنسى
١٥٥	ب- شروط الاختصاص النوعى
١٥٦	الشرط الأول : الاستعجال
١٦٢	الشرط الثانى : عدم المساس بأصل الحق
١٦٦	٢- الإختصاص المحلى لقاضى الأمور المستعجلة.....
١٦٧	أ- الإختصاص المحلى لقاضى الأمور المستعجلة فى مصر
١٦٩	ب- الإختصاص المحلى لقاضى الأمور المستعجلة فى فرنسا
١٧١	٣- الإختصاص الدولى بتعيين المدير المؤقت
١٧١	أ- الوضع فى مصر
١٧٣	ب- الوضع فى فرنسا
١٧٥	ثانياً: إختصاص محكمة الموضوع بنظر دعوى تعيين المدير المؤقت
١٧٥	١- إختصاص محكمة الموضوع بنظر دعوى تعيين المدير المؤقت إذا رفعت أمامها بطريق التبعية لدعوى أصل الحق

١٧٧	٢- إختصاص محكمة الموضوع بنظر دعوى تعيين المدير المؤقت بصفى أصلية
١٧٨	الفرع الثانى: فرض الإدارة المؤقتة من خلال الوظيفة الولائية....
١٧٩	أولاً: حالات تعيين المدير المؤقت بأمر على عريضة.....
١٨١	ثانياً : وضع المسألة فى مصر.....
١٨٤	ثالثاً : الوضع فى فرنسا.....
١٨٦	المطلب الثانى: إختصاص التحكيم بتعيين المدير المؤقت.....
١٨٦	الفرع الأول: حالات إختصاص التحكيم بتعيين المدير المؤقت.....
١٨٦	أولاً: موقف المشرع المصرى.....
١٩٠	ثانياً: الوضع فى فرنسا.....
١٩٢	الفرع الثانى: أثر الإتفاق على إختصاص التحكيم بتعيين المدير المؤقت للشركة على إختصاص القضاء فى هذا الخصوص.....
١٩٣	أولاً: الوضع فى القانون المصرى.....
١٩٧	ثانياً: الوضع فى القانون الفرنسى.....
١٩٩	١- الإتجاه الأول : الإتفاق على التحكيم لايسلب إختصاص القضاء المستعجل حتى ولو تكونت هيئة التحكيم بنظر دعوى تعيين مدير مؤقت للشركة.....
١٩٩	أ القضاء.....
٢٠٢	ب- الفقه
٢٠٤	٢- الإتجاه الثانى: عدم إختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى تعيين المدير المؤقت فى حالة تكوين وانعقاد هيئة التحكيم.....
٢٠٤	أ- القضاء.....

٢٠٦	ب- الفقه.....
٢٠٧	* رأينا في الموضوع.....
٢٠٩	المطلب الثالث: دعوى أو طلب تعيين المدير المؤقت.....
٢٠٩	الفرع الأول : دعوى تعيين المدير المؤقت.....
٢١٠	أولا: تحديد المقصود بالمصلحة في دعوى تعيين المدير المؤقت.....
٢١٢	١- المفهوم التقليدي للمصلحة : مصلحة كل ذي شأن....
٢١٣	٢- المفهوم الحديث للمصلحة : مصلحة الشركة.....
٢١٣	أ- وقائع قضية فروهوف
٢١٦	ب- حكم محكمة استئناف باريس في ٢٢ مايو ١٩٦٥ ...
٢١٩	ج- تعليق البروفسير Rfaêl Contin الصادر على حكم محكمة استئناف باريس الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩٦٥.....
٢٢٢	د- رأينا في الموضوع
٢٢٥	ثانيا: طرفا دعوى تعيين المدير المؤقت
٢٢٥	١- المدعى.....
٢٢٦	أ- الدائنون.....
٢٣٣	ب- المساهمون أو الشركاء.....
٢٣٩	ج- المديرون.....
٢٤٢	د- مدى حق الدولة في رفع طلب تعيين المدير المؤقت (قضية شركة شنيدر).....
٢٤٢	* وقائع قضية شركة شنيدر.....
٢٤٥	* أسباب الحكم.....

٢٤٨	* التعليق على الحكم
٢٥٠	هـ- المدير المؤقت.....
٢٥١	و- صاحب الحق في رفع دعوى تعيين المدير المؤقت في حالة مجموعة الشركات
٢٥٥	ل- مراقب الحسابات.....
٢٥٦	م- العاملون بالشركة
٢٥٧	٢- المدعى عليه.....
٢٦٠	الباب الثاني :أسباب تعيين المدير المؤقت وإختصاصته
٢٦٠	الفصل الأول : النظام القانوني للمدير المؤقت
٢٦٢	مبحث تمهيدى: القيود والضوابط التى تحكم أسباب تعيين المدير المؤقت
٢٦٢	أولاً: الحفاظ على الطابع الإستثنائى للإدارة المؤقتة.....
٢٦٣	ثانياً: توافر شروط معينة فى الأزمة التى يتم تعيين مدير مؤقت لحلها والتغلب عليها.....
٢٦٣	١- يجب أن تكون الأزمة مؤقتة.....
٢٦٥	٢- يجب ألا يمس تعيين المدير المؤقت حقوق المساهمين أو الشركاء الفردية
٢٦٥	٣- يجب أن تكون الأزمة حالة.....
٢٦٦	٤- يجب أن تتعلق أسباب التعيين بالمصلحة الخاصة للشركة.....
٢٦٦	٥- يجب أن تكون أسباب الأزمة قابلة للحل.....
٢٦٧	المبحث الأول: غياب أجهزة الشركة أو إخفاقها.....
٢٦٩	المطلب الأول: الأجهزة التى يؤدى أو لا يؤدى غيابها إلى تعيين مدير مؤقت.....

٢٧٠	الفرع الأول: الأجهزة التي لا يؤدي غيابها إلى تعيين مدير مؤقت
٢٧٠	أولاً: مراقب الحسابات.....
٢٧١	ثانياً: العضو المنتدب.....
٢٧١	ثالثاً: المدير العام.....
٢٧٢	الفرع الثاني: الأجهزة التي يؤدي غيابها أو إخفاقها إلى تعيين المدير المؤقت.....
٢٧٣	أولاً: مجلس الإدارة.....
٢٧٤	ثانياً: الجمعية العامة.....
٢٧٥	ثالثاً: رئيس مجلس الإدارة.....
٢٧٧	المطلب الثاني: أسباب غياب أجهزة الإدارة أو إخفاقها.....
٢٧٧	الفرع الأول: إختفاء أجهزة الإدارة مع إمكانية إعادتها من جديد بالوسائل الخاصة بالشركة.....
٢٨٤	الفرع الثاني: إختفاء أجهزة الإدارة مع عدم إمكانية إعادتها من جديد بالوسائل الخاصة بالشركة.....
٢٨٥	أولاً: عدم توافر الأغلبية داخل الجمعية العامة للشركة.....
٢٨٥	ثانياً: عدم وجود من يصلح ليحل محل جهاز الإدارة الغائب.....
٢٨٨	المبحث الثاني: الإضرار بالشركة وتدميرها.....
٢٨٩	المطلب الأول: إتيان أجهزة إدارة الشركة لتصرفات تتنافى مع غرضها وتلحق بها أضراراً جسيمة.....
٢٩٦	المطلب الثاني: عدم تنفيذ أجهزة الإدارة لعقود هامة وضرورية لإستمرار الشركة.....
٢٩٩	المبحث الثالث: تعسف الأغلبية.....
٣٠٠	المطلب الأول: حالات تعسف الأغلبية والوسيلة التقليدية لمواجهةها.....

٣٠٠	الفرع الأول: حالات تعسف الأغلبية في الشركات.....
٣٠١	أولا: تحقيق مصلحة فئة معينة من المساهمين.....
٣٠١	ثانيا: الإضرار بفئة معينة من المساهمين.....
٣٠٢	ثالثا: جلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة.....
٣٠٣	الفرع الثاني: البطلان كوسيلة لمواجهة حالات تعسف الأغلبية (الوسيلة العلاجية).....
٣٠٤	أولا: الأشخاص الذين يجوز لهم رفع دعوى البطلان....
٣٠٤	ثانيا: الآثار المترتبة على الحكم بالبطلان.....
٣٠٥	ثالثا: سقوط الحق في رفع دعوى البطلان.....
٣٠٦	المطلب الثاني: فرض الإدارة المؤقتة على الشركة بسبب تعسف الأغلبية (الوسيلة الوقائية).....
٣٠٨	الفرع الأول: تعسف الأغلبية غير المنطوي على مخالفة لأحكام القانون أو النظام الأساسي.....
٣٠٩	أولا: قرار بجلب نفع لأحد أعضاء الأغلبية.....
٣١٤	ثانيا: قرار إندماج شركة في أخرى.....
٣١٧	الفرع الثاني: تعسف الأغلبية المنطوي على مخالفة القانون أو النظام الأساسي أو عقد الشركة.....
٣١٩	المبحث الرابع: فرض الإدارة المؤقتة على الشركة بسبب الخلاف بين المساهمين أو الخلاف بين أجهزة الإدارة.
٣٢٠	المطلب الأول: الخلاف داخل كل جهاز من أجهزة الإدارة.....
٣٢٠	الفرع الأول: الخلاف داخل الجمعية العامة للشركة.....
٣٣٧	الفرع الثاني: الخلاف داخل مجلس الإدارة.....
٣٣٩	أولا: وجود فريقين داخل مجلس الإدارة يتخذان قرارات متضاربة

٣٤١	ثانيا: إمتناع أعضاء مجلس الإدارة المنتهية عضويتهم عن تسليم إدارة الشركة.....
٣٤١	ثالثا: خلاف أعضاء مجلس الإدارة بشأن صفقة أبرمتها....
٣٤٤	المطلب الثانى: الخلاف بين مجلس الإدارة والجمعية العامة.....
٣٤٥	الفرع الأول: الخلاف بين مجلس الإدارة ودعوة الجمعية العامة فى مجال إنعقاد الأخيرة.....
٣٤٦	أولا: رفض مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للانعقاد...
٣٤٩	ثانيا: رفض إدراج بعض المسائل فى جدول أعمال الجمعية العامة.....
٣٥٤	الفرع الثانى: وضع مجلس الإدارة عقبات أمام ممارسة الحقوق داخل الجمعية العامة.....
٣٥٥	أولا: حرمان المتنازل إليه عن الأسهم المباعة من إكتساب صفة المساهم.....
٣٥٦	ثانيا: إمتناع مجلس الإدارة عن نقل ملكية الأسهم المتنازل عنها فى دفاتر الشركة.....
٣٥٦	ثالثا: إمتناع مدير الشركة عن دعوة الجمعية العامة للانعقاد لإقرار تنازله عن أسهمه التى قبض ثمنها وتنازل عنها
٣٥٨	الفرع الثالث: الخلاف بين مجلس الإدارة وبعض المساهمين.....
٣٥٩	أولا: وجود خلافات حاد بين أقلية المساهمين ومجلس الإدارة.....
٣٦٢	ثانيا: إرتكاب أعضاء مجلس الإدارة لأخطاء جسيمة رفع بشأنها دعاوى من المساهمين.....
٣٦٢	ثالثا: الخلاف بين المساهمين ومجلس الإدارة بسبب إعادة هيكلة الشركة.....

٣٦٣	رابعاً: الخلاف الناشئ عن عدم رغبة مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للانعقاد لتعديل النظام الأساسي للشركة ليتفق مع أحكام القانون.....
٣٦٥	الفصل الثاني: وظيفة المدير المؤقت.....
٣٦٧	المبحث الأول: سلطات المدير المؤقت.....
٣٦٩	المطلب الأول: كيفية تحديد سلطات المدير المؤقت ومدة ممارستها.....
٣٦٩	الفرع الأول: كيفية تحديد سلطات المدير المؤقت.....
٣٦٩	أولاً: تحديد سلطات المدير المؤقت في القانون المصري.....
٣٧٠	١: تحديد سلطات المدير المؤقت في القانون المصري.....
٣٧١	٢: تحديد سلطات المدير المؤقت في القانون الفرنسي.....
٣٧٤	ثانياً: تحديد سلطات المدير المؤقت قضائياً.....
٣٧٥	١- المبدأ الذي إستقر عليه القضاء في تحديد سلطات المدير المؤقت.....
٣٧٨	٢- الإستثناء : تحديد العمل أو الإجراء الذي يجب أن يقوم به المدير المؤقت.....
٣٨١	الفرع الثاني: تحديد مدة ممارسة المدير المؤقت لسلطاته.....
٣٨١	أولاً: كيفية تحديد مدة المدير المؤقت.....
٣٨١	١: تحديد فترة الإدارة المؤقتة بتاريخ معين.....
٣٨٣	٢: عدم تحديد فترة الإدارة المؤقتة بمدة معينة.....
٣٨٤	ثانياً: بدء وإنهاء مدة المدير المؤقت.....
٣٨٥	١: بدء مدة مهمة المدير المؤقت.....
٣٨٥	أ: تاريخ بدء مهمة المدير المؤقت بالنسبة للشركة.....

٣٨٥	ب- تاريخ بدء مهمة المدير المؤقت بالنسبة للغير
٣٨٦	٢: نهاية مدة مهمة المدير المؤقت
٣٨٧	المطلب الثانى: تعداد سلطات المدير المؤقت
٣٨٧	الفرع الأول: المبادئ التى تحكم المدير المؤقت لممارسة لسلطاته...
٣٨٧	أولاً: تعيين المدير المؤقت لا يؤدى إلى عزل المدير القائم ولكن يوقف سلطاته المنوطة للمدير المؤقت
٣٨٨	١: موقف القضاء المصرى
٣٩١	٢: موقف القضاء الفرنسى
٣٩٤	* رأينا فى الموضوع
٣٩٥	ثانياً: حرية المدير المؤقت فى إختيار أسلوب حل الأزمة
٣٩٦	ثالثاً: الطابع المؤقت لمهمة المدير المؤقت المعين من المحكمة
٣٩٨	رابعاً: إتساع مهمة المدير المؤقت لتشمل مستلزماتها
٣٩٨	خامساً: المدير المؤقت يمثل الشركة ولا يمثل الغير
٣٩٩	الفرع الثانى: تطبيقات قضائية لسلطات المدير المؤقت
٤٠٠	أولاً: سلطة المدير المؤقت فى مجال دعوة الجمعية العامة للائتقاد (جدول الأعمال)
٤٠٧	ثانياً: سلطة المدير المؤقت فى مجال التنازل عن الأسهم أو التنازع على ملكيتها ومدى حقه فى التصويت
٤٠٧	١- سلطة المدير المؤقت فى الموافقة على طلب التنازل عن الأسهم أو رفضه
٤١٢	٢- سلطة المدير المؤقت فى التصويت فى الجمعية العامة بالأسهم المتنازع على ملكيتها

٤١٤	ثالثا: مدى سلطة المدير المؤقت في القيام بأعمال التصرف
٤١٥	١: ضوابط ممارسة المدير المؤقت لأعمال التصرف
٤١٧	٢: تطبيقات قضائية لحق المدير المؤقت في القيام بأعمال التصرف
٤١٧	أ: الحق في الإقتراض بإسم الشركة.....
٤١٩	ب: سلطة المدير المؤقت في إيداع الميزانية وإعلان توقف الشركة عن الدفع.....
٤٢١	ج: بيع أموال الشركة.....
٤٢٢	د: إبرام عقد إدارة المحل التجاري المملوك للشركة (عقد الإدارة والتشغيل)
٤٢٥	رابعا: سلطة المدير المؤقت في مجال التقاضي.....
٤٢٩	المبحث الثاني: المركز القانوني للمدير المؤقت (حقوقه وواجباته ومسئوليته).....
٤٣٠	المطلب الأول: الشخص الجائر تعيينه مديرا مؤقتا.....
٤٣١	الفرع الأول: إختيار المدير المؤقت من بين قائمة معدة لذلك.....
٤٣٣	الفرع الثاني: تعيين المدير المؤقت لمعاونيه.....
٤٣٧	المطلب الثاني: حقوق وواجبات المدير المؤقت.....
٤٣٧	الفرع الأول: حقوق المدير المؤقت.....
٤٣٧	أولا: الحق في الأجر.....
٤٣٩	ثانيا: الحق في إسترداد النفقات.....
٤٤٠	الفرع الثاني: واجبات المدير المؤقت.....
٤٤٠	أولا: بذل عناية الرجل الحريص.....
٤٤١	ثانيا: إلزام المدير المؤقت بالمحافظة على السر المهنة:.....

٤٤٤	المطلب الثالث: مسئولية المدير المؤقت.....
٤٤٥	الفرع الأول: النطاق الزمني لمسئولية المدير المؤقت.....
٤٤٥	أولاً: بالنسبة للشركة والشركاء.....
٤٤٥	ثانياً: بالنسبة للغير.....
٤٤٨	الفرع الثاني: أنواع مسئولية المدير المؤقت.....
٤٤٨	أولاً: مسئولية المدير المؤقت وفقاً للقواعد العامة.....
٤٤٨	١: المسئولية المدنية للمدير المؤقت.....
٤٤٩	أ: المسئولية المدنية للمدير المؤقت في مواجهة الشركة....
٤٥١	ب: المسئولية المدنية الشخصية للمدير المؤقت في مواجهة الغير.....
٤٥٥	٢: المسئولية الجنائية للمدير المؤقت.....
٤٥٥	ثانياً: مسئولية المدير المؤقت في مجال الإفلاس.....
٤٥٧	١: مد شهر إفلاس الشركة إلى المدير المؤقت.....
٤٥٨	أ: قيام المدير المؤقت بأعمال تجارية لحسابه الخاص تحت ستار الشركة.....
٤٦٠	ب: تصرف المدير المؤقت في أموال الشركة كما لو كان يتصرف في ماله الشخصي.....
٤٦٢	٢: مسئولية المدير المؤقت المفترضة عن سداد ديون الشركة.....
٤٦٦	الخاتمة.....
٤٧٩	المراجع العربية.....
٤٩٠	المراجع الأجنبية.....
٤٩٩	الفهرس.....